نمو الحاجة للاستيراد من الشرق الأوسط

«الكويتية - الصينية»: الصين أسرع زيادة في الطلب على النفط بالعالم خلال العقدين القادمين

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية حافظت الصين على نمو مبهر عكس متانة اقتصادها خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث سجلت في المتوسط معدل نمو بلغ 10 في المئة كل عام، من دون لا أن تتأثر في هذه الفترة بالأزمة المالية الأسيوية في عام 1997 أو بالأزمة المالية العالمية في عام 2008. فمنذ عام 1980 حين بدأت إصلاحات السوق، نما الإقتصاد الصيني بسبعة وعشرين ضعفاً من 300 مليار دولار إلى أكثر من 8 تريليون دولار. وبذلك، زادت سرعة نمو القطاع الصناعي في الصين وبالتالي زاد حاجتها في استهلاك الطاقة الذي تضاعف ثلاثة مرات منذ عام 2000 ليزيد بدوره من 36 كدريليون وحدة حرارية بريطانية «وهي الوحدة التي يقارن بها مختلف موارد الطاقة» إلى 115 كدريليون وحدة حرارية بريطانية في 2012. وفي 2011، احتلت الصين مكان الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتتوقع «بي بي» بأن يتضاعف هذا الحجم بحلول 2040.

النمو في حاجتها

وأضاف التقرير تشهد الصين هذا النمو في حاجتها لمختلف موارد الطاقة. خلال الثلاثين عاما لغاية 2012، ازداد استهلاك النفط في الصين من 1.7 مليون برميل في اليوم إلى 10.2 مليون برميل في اليوم، في حين ازداد استهلاك الغاز الطبيعي من 380 مليار قدم مكعب في العام إلى 5.2 تريليون قدم مكعب في العام، وازداد استهلاك الفحم من 727 مليون طناً قصيراً في العام إلى 4 تريليونات طناً قصيراً في العام. ومع زيادة الاستهلاك، توسّع ايضا الإنتاج بشكل سريع لتلبية النمو في الطلب، حيث تضاعف الإنتاج النفطي المحلي من مليونين برميل في اليوم إلى أربعة ملايين برميل في اليوم خلال العقود الثلاثة الأخيرة. عودة في التاريخ، كانت الصين تصدّر النفط خمسة عشر عاماً ما بعد الإصلاحات في السوق.

وبين في 1993، تحوّلت الصين إلى مستورد فقط للنفط، وأصبحت في 2013 أكبر مستورد للنفط في العالم أمام الولايات المتحدة. تستورد الصين اليوم ستة ملايين برميل من النفط في اليوم وهو ما يعادل 60 في المئة من الإستهلاك العالمي. وسيواصل حجم استيراد الصين في النمو بشكل سريع لأن الموارد المتوفرة في الصين بدأت بالانخفاض ولم تقم الصين بأي اكتشافات نفطية جديدة بعد. ولزيادة الإنتاج، قامت الصين بعرض عقود استكشاف وتطوير رقع بحرية لصالح شركات أجنبية، ولكن بتجاوب هذه الشركات كان محدودا بسبب عدم توافر المعلومات الجيولوجية والتكاليف العالية التي يتطلبها التنقيب في مياه عميقة. ومثل النفط، بدأت الصين باستيراد الغاز الطبيعي في 2004، وفي 2011، بلغ حجم استيرادها للغاز تريليون قدم مكعب، أي ما يعادل 20 في المئة من الاستهلاك. أما الفحم، تضاعف إنتاج الصين للفحم خمس مرات خلال الفترة ذاتها لتصبح بذلك مكتفية ذاتيا.

نمو الصين

وأوضح التوقعات بالنسبة لمستقبل نمو الصين عالية. بحسب «اكسفورد إيكونومكس»، من المتوقع أن تنمو الصين بمعدل متوسط 7 في المئة في العام خلال العقد القادم، وبمعدل متوسط 6.5 في المئة في العام خلال العقد الذي يليه، وهو ما يجعل الصين من جديد أسرع دولة نمواً من بين الإقتصادات الكبرى، بحيث تنمو بضعف متوسط نمو العالم الذي من المتوقع أن يبلغ معدل 3.6 في المئة. ومن المرجح أن يكون النمو المستقبلي للصين أقل من هذه المعدلات المتوقعة بسبب التحولات الهيكلية التي تمر بها. ومع ذلك، فإن كان معدل النمو أقل بنسبة 20 في المئة أو 30 في المئة من التوقعات، يبقى الفارق ما بين نمو الصين ونمو باقي الدول ملحوظا، بما يدعم طلب هائل للطاقة. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن في حالة نمو الإقتصاد العالمي بمعدل 3.6 في المئة في العام، سيتمو الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 56 في المئة ما بين 2010 و2040، ونصف هذه الزيادة ستأتي من الصين والهند وحدهما. ستحتاج الصين لاستيراد المزيد من النفط لتلبية طلبها بسبب التحديات في إنتاجها المحلي، كما ستحتاج عن ما قريب إلى استيراد الفحم لأن الإنتاج المحلي للفحم بدأ يشهد بعض الضغوطات. فقطاع الفحم يستهلك 17 في المئة من إجمالي استهلاك الصين للماء، وفي الوقت ذاته، تقع عمليت هذا القطاع في أكثر المناطق نشافاً، وهي منطقة منغوليا الداخلية، ما يخلق عوائق لوجيستية. ومن ناحية الغاز الصخري، فلن يلعب دورا هاما في الصين مع أن الصين تمتلك أكبر مكمن للغاز الصخري في العالم الذي يعادل 19 في المئة من مكمن العالم «ومقارنة ب13 في المئة للولايات المتحدة» وتتمتع أيضاً بسياسة تنظيمية تدعم التطوير التكنولوجي للغاز الصخري. ولكن، التحديات التقنية مثل عدم توافر الماء، والعمق الذي تتواجد فيه مكامن الغاز الصخري، وقرب هذه المكامن من مناطق سكنية، والنقص في الامكانيات التكنولوجية الحالية، تجعل من استكشاف هذه الموارد مكلفة للغاية. وتتوقع هيئات الطاقة في الصين بأن يبلغ الإنتاج الصيني ما يعادل 100 مليون قدم مكعب بحلول 2020، ما يعادل 40 في المئة من إنتاج الولايات المتحدة.

وأشار ليس من المتوقع أن يتغير استهلاك الصين لكل نوع من موارد الطاقة، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تظل الصين تعتمد على الفحم والنفط بنسبة 80 في المئة من إجمالي احتياجاتها للطاقة في العقدين القادمين. ومن المتوقع أيضاً أن تزيد حصة الطاقة المتجددة والنووية بشكل طفيف من استهلاك الصين، وتنخفض حصة النفط بنسبة صغيرة جدا وغير ملحوظة. أما طلب الصين، من المتطلع أن يزيد طلبها أسرع من الإقتصادات الكبرى، وأن تعتمد حاجة الصين المتزايدة للنفط على الاستيراد من الشرق الأوسط.

استهلاك الطاقة

■ استهلاكها للطاقة يتضاعف ثلاث مرات منذ عام 2000 ومن المتوقع أن يواصل التضاعف بحلول عام 2040

«طيران البلطيق» و«الاتحاد للطيران» تبدآن في تسيير الرحلات المباشرة بين أبوظبي و«اللاتفية ريغا»

جانب من المؤتمر

احتفلت طيران البلطيق، الناقل الوطني لجمهورية لاتفيا، والاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالبدء في تشغيل خدمة الرحلات المباشرة بين أبوظبي وريغا عبر إقامة سلسلة من المراسم الاحتفالية في مطار ريغا الدولي في لاتفيا. وقد حضر المراسم الاحتفالية معالي رئيس وزراء لاتفيا، ولفيف من المسؤولين الحكوميين وكبار الرؤساء التنفيذيين بالناقلتين إلى جانب كوكبة من كبار رجال الأعمال وممثلي شركات ووكالات السفر وعدد من الإعلاميين. وإلى جانب الإعلان عن بدء تشغيل الرحلات المباشرة بين أبوظبي وريغا، شهد الحفل كذلك الإعلان عن البدء رسمياً في الشراكة الجديدة بالرمز بين الاتحاد للطيران وطيران البلطيق.

وقد وضعت الاتحاد للطيران رمزها «EY» على خدمة الرحلات الجديدة التي تشغلها طيران البلطيق إلى ريغا وما ورائها من وجهات تصل إلى 15 مدينة أخرى تشمل اليسوند، وبرشلونة، وبيرجن، وبيلوند، وكوبنهاجن، وهيلسنكي، ولابيرانتا، وأوسلو، وبراغ، وستافنجر، وستوكهولم، وتالين، وتوركو، وفيينا، وفيلنيوس.

وشريطة الحصول على الموافقات التنظيمية، سوف تضع طيران البلطيق رمزها «BT» على عدد من الرحلات التي تشغلها الاتحاد للطيران إلى وجهات فيما وراء أبوظبي تشمل القاهرة، وجاكرتا، وسنغافورة، وبانكوك، وعمان، ومسقط.

وخلال الاحتفال بإطلاق خدمة الرحلات الجديدة، أفاد رئيس وزراء لاتفيا فالديس دومبروفسكيس بالقول «نحتفل اليوم ببدء خدمات الربط الجوي المباشر للمرة الأولى بين ريغا وابوظبي، التي تعد واحدة من أسرع المدن نموا في العالم كما أنها مركز التشغيل العالمي الرئيسي للاتحاد للطيران، شريكة طيران البلطيق بالرمز». وأضاف «سوف تفتح هذه الرحلات المباشرة آفاقا واسعة من الفرص سواء على صعيد الأعمال أو الترفيه، وهي فرص لم تكن متاحة قبل ذلك. كما ستساهم هذه الرحلات في تعزيز وتنمية التجارة بين لاتفيا ومختلف دول العالم، إلى جانب زيادة السياحة في كلا الوجهتين، وتوفير طائفة واسعة من رحلات الربط لعملاء كلا الناقلتين».

وبدوره، قال مارتن جاوس، الرئيس التنفيذي لشركة طيران البلطيق «نحتفل اليوم بالتعاون المثمر بين ناقلتين تستثمر كل منهما نقاط القوة لديها والفرص التي توفرها شبكة الوجهات لدى كل منهما، الأمر الذي يساهم في توفير خدمات سفر لا نظير لها إلى عملائنا الكرام الذين يمثلون الأولوية القصوى لنا على الدوام».

وتابع بالقول «من خلال العمل عن كثب مع الاتحاد للطيران، نتطلع قدُما إلى تحقيق النجاح الساحق لهذه الوجهة الجديدة بين ريغا وأبوظبي ورحلات الربط التي تتوفر من خلال خدماتنا الجديدة. وسوف نستمر في البحث عن سُبل للتوسع في شبكة وجهاتنا في المستقبل».

من جانبه، أفاد حارب مبارك المهيري، نائب الرئيس للشؤون التجارية بدولة الإمارات العربية المتحدة في الاتحاد للطيران، خلال الاحتفال بدء خدمة الرحلات الجديدة في ريغا قائلا «لا ريب أن الوصول لكافة أنحاء العالم أمر يفوق مقدرة أي شركة طيران بمفردها ومن ثم تتمثل رؤيتنا في تعزيز مسيرة النمو من خلال الشراكات. واليوم نحتفل سويا بالبدء رسميا في شراكتنا مع طيران البلطيق، حيث أصبح بمقدورنا للمرة الأولى أن نضم ريغا إلى قائمة وجهات المشاركة بالرمز لدى الاتحاد للطيران».

«العربية للطيران» تفوز بجائزة «أفضل شركة طيران اقتصادي» من «آفيشن بزنس 2013»

أعلنت «العربية للطيران» أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن فوزها بجائزة أفضل شركة طيران اقتصادي خلال حفل توزيع جوائز «آفيشن بزنس 2013» والذي أقيم مؤخراً في دبي. وتعكس هذه الجائزة التزام «العربية للطيران» بتقديم أفضل حلول السفر منخفضة التكلفة لجميع المسافرين في العالم العربي وخارجه.

وتمنح جائزة «أفضل شركة طيران اقتصادي» تقديراً لشركات الطيران الاقتصادي ذات الأداء الأفضل في المنطقة، وذلك استنادا إلى عدة معايير مثل الأداء المالي والتشغيلي. ويمثل فوز «العربية للطيران» بهذه الجائزة انعكاساً لنجاحها المتواصل ونموها القوي خلال العام، مما يعزز مكانتها في صدارة شركات الطيران الاقتصادي في المنطقة. كما فازت «العربية للطيران» أيضاً بجائزة «التقدير العالمي في فئة المسؤولية الاجتماعية» ضمن جوائز «آفيشن بزنس»، وذلك تقديراً لمساهمتها الفعالة في تطوير وتنمية سبل العيش المستدام ضمن مشروع برنامجها الخيري «سحاب الخير».

وبهذه المناسبة، قال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «نشعر بفخر كبير لفوزنا باثنتين من أكثر الجوائز تميزا في حفل توزيع جوائز "آفيشن بزنس". استطعنا خلال العقد الماضي الحفاظ على نجاحنا ونموّنا اعمالنا، مما يدفعنا إلى مواصلة خططنا في توسيع نطاق حضورنا الإقليمي والدولي، وتحقيق طموحنا بأن نجعل الطيران في متناول الجميع».

وواصلت «العربية للطيران» خلال هذا العام العمل على توسيع نطاق دعمها لمدارس وعيادات «سحاب الخير» في المجتمعات الريفية في السودان وسريلانكا واليمن والهند والعديد من الدول الاخرى. حيث قام موظفو الشركة، بما في ذلك افراد طواقمها، بإطلاق سلسلة من المبادرات المجتمعية في الهند وسريلانكا ضمن إطار هذا البرنامج، حيث قاموا بزيارة العديد من المدارس والعيادات ودور الأيتام ودور المسنين، وساعدوا الفرق الطبية أيضا على القيام بفحوصات الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت «العربية للطيران» العديد من المبادرات والحملات في دولة الإمارات العربية المتحدة لرفع مستوى الوعي بالتوحّد.

النفط أكثر المستفيدين من الوضع الحالي

«ساكسو بنك»: أسوق السلع ترتفع في 2014

■ الذهب تفادى الإعلان عن خطة خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 18 ديسمبر وارتفع فوق 1.200 دولار

قال تقرير ساكسو بنك أسفرت عطلة الأسواق القصيرة عن أداء قوي مفاجئ لقطاع المعادن، لم يكن أقلها الفضة والبلاتينيوم. حدثت هذا الحركة خلال أسبوع أظهرت فيه مؤشرات سوق المال الأمريكي زيادة في المكاسب إلى مستويات قياسية تاريخية وارتفعت عائدات السندات لعشر سنوات إلى ثلاثة بالمائة، بدل كل ذلك على استعداد السوق لبداية قوية في عام 2014 مع ازدياد التفاؤل خصوصاً فيما يتعلق بالنمو الأمريكي. وأضاف القليل من الحذر قبل المضي قدما: يكون التداول في هذا الوقت من السنة ضعيفا ويمكن أن تتراجع حركة السوق بسرعة في حال عودة السيولة في بداية يناير. تجد الميول السائدة عادة الدعم من المتداولين الساعين إلى حماية أكبر كمية ممكنة من الفائدة وحجزها قبل البدء مرة أخرى من الصفر في الأول من يناير. ومن خلال عدم التوقف كثيراً عند ذلك، يمكننا مع ذلك استخلاص بعض النتائج حول ما سيحدث في بداية يناير.

في مشهد متكرر في السنوات الثلاث الماضية، يمكن لتوقعات النمو المتزايد أن تصبح مرة أخرى واحدة من الدوافع الرئيسية مع بداية عام 2014. يظهر الجدول أدناه الأداءات القوية في شهر يناير لبعض السلع الرئيسية خلال السنوات الثلاث المنصرمة. أظهرت جميعها عائدات ايجابية في مجمل السنوات الثلاث حيث كان كل من البلاتينيوم وبنزين RBOB الأقوى أداءاً وانضم اليهما لاحقا كل من المعادن الصناعية وخام برنت والفضة. لاقى قطاع الطاقة أيضا الدعم من الانتعاشات الربعية القوية الناتجة عن المخاوف الجيوسياسية في عامي 2012 و2013 إلا أن توقعات النمو الكلي قد ارتفعت تاركة صناديق التحوط الكلية أمام اتخاذ قرار سهل نسبيا.

كانت الفضة أفضل السلع أداءً خلال هذا الاسبوع القصير مع بقاء الإجمالي في أدنى مستوياته في جدول الأداء لخسارته أكثر من 34 بالمائة في عام 2013. اتى البلاتينيوم في المركز الثاني بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته في عشر أسابيع بناء على التوقعات بتعافي الاقتصاد العالمي والذي سيساهم بدوره في زيادة الطلب على المعادن في وقت كان فيه الانتاج في جنوب افريقيا، المنتج العالمي الأكبر، أقل من المتوقع.

تمكن الذهب أيضاً من تفادي الإعلان عن خطة الخفض من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 18 ديسمبر وارتفع مجددا فوق عتبة 1.200 دولاراً للاونصة والذي ربما يساهم في إعادة النظر في النظرة المستقبلية الخاصة به في حال حافظ على أدائه في بداية شهر يناير. من الملاحظ أن انتعاش المعادن الثمينة جداء بغض النظر عن ارتفاع عائدات السندات الأمريكية لعشر سنوات إلى أعلى مستوياتها في 30 شهرا وحققت الأسهم رقماً قياسياً جديداً بالإضافة إلى انخفاضات مستمرة في أرصدة الاستثمار في المنتجات المتداولة في البورصة. في 26 ديسمبر، تم سحب 70 طناً من الذهب الموجود في أرصدة المنتجات المتداولة في البورصة حسب بلومبيرج، وهو ما يعد الانخفاض الشهري الأكبر منذ شهر يوليو عندما وصل الانخفاض إلى 74 طناً.

مؤشر السلع

■ قطاع الطاقة لقي دعماً من الانتعاشات الربعية القوية الناتجة عن المخاوف الجيوسياسية في عامي 2012 و2013

يتخفض الذهب حالياً لأكثر من 25 في المئة في السنة ولكنه أعلى بنسبة واحد في المئة خلال الستة شهور الماضية والذي إن دل إنما يدل على تركز البيع خلال بداية السنة. ستستمر الرياح العكسية في الهبوب مع بداية العام 2014 حيث يجد المستثمرون انفسهم أمام تراجع الصكوك وارتفاع الأسهم في ظل توقعات النمو المستمر لمعدل الفائدة.

سيشكل شهر ديسمبر الشهر الرابع على التوالي الذي يظهر زخم وميل العائدات السلبي وبالتالي لن يغير المستثمرون نظرتهم المستقبلية أو اوضاعهم إلا في حال شهدنا حركة قوية باتجاه الصعود. سيستمر المتداولون في تفضيل البيع خلال الانتعاش حتى نشهد انخفاضاً محتملاً فوق أعلى سعر خلال ديسمبر عند عتبة 1.268 دولاراً للأونصة.

وبين التقرير مع وجود توقعات بالنمو، يمكن أن تشهد الفضة أداءً أفضل من المتوقع خلال شهر يناير وبناءً عليه قد يجذب التداول في نسبة الذهب إلى الفضة بعض الاهتمام.

أكد أنه لا يزال داخل دائرة الأزمة المالية

«النقد الدولي»: أداء الاقتصاد العالمي سيتحسن بنسبة 3.3 في المئة عام 2014

■ مين زو: قطاع النفط لا يزال قادراً على النمو من حيث الإنتاج وارتفاع الأسعار خلال المرحلة المقبلة

توقع نائب رئيس صندوق النقد الدولي تحسن أداء الاقتصاد العالمي في عام 2014 بشكل طفيف، بالمقارنة مع ما كان عليه في عام 2013، في حدود تتجاوز قليلا الـ3.3 في المائة، معتبرا أن ذلك نمو متواضع أيضا.

وقال مين زو نائب رئيس صندوق النقد الدولي : «لا يزال العالم داخل دائرة الأزمة المالية، والنمو بطيء في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بجذور المشكلة كافة، كما أن القطاع المالي غير متيقن من اتزانه، في ظل ارتفاع مستوى الدين، خصوصا في دول منطقة اليورو».

وعلى صعيد الاقتصاد الخليجي، توقع نائب رئيس الصندوق أن يعاود النمو في الأعوام المقبلة بشكل أفضل لما له من مقومات تعينه على ذلك، ومنها قطاع النفط، مبينا انه لا يزال قادرا على النمو من حيث الإنتاج وارتفاع الأسعار، مؤكدا أن المؤشرات تدل على ذلك.

وعزا ذلك إلى التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير القطاع الخاص بوجه مختلف عما كان عليه في الأعوام السابقة، جنبا إلى جنب مع القطاع العام، من خلال خلق نوع من التعاون والشراكات المفيدة للقطاعين.

وعلى مستوى دول الربيع العربي، أكد زو أن الوضع المالي خطير جدا ويحتاج ليس فقط إلى إسعافات أولية، وإنما معالجة كاملة حتى لا تحدث انهيارات اقتصادية ومالية.

وقال: «هناك حاجة ماسة لإصلاحات وربما تغيير بعض السياسات الاقتصادية المعمول بها حاليا في تلك البلاد، ومن هذه الإصلاحات إعادة الهيكلة اللازمة لاستيعاب المستجدات والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي ينتج عنها توفير وظائف كثيرة وتنشيط سوق العمل وترقية النمو فيه وفي القطاعات العامة والخاصة».

وأضاف بدا واضحا أن النمو الاقتصادي العالمي متواضع في هذا العام، إذ بالكاد بلغ 3 في المائة، ولكن مع ذلك نتوقع أن يتحسن أداؤه ويزيد نموه العام المقبل، في حدود تتجاوز قليلا الـ3.3، وحتى هذا في تقديري يعد نموا متواضعا أيضا، بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي العالمي منذ انتكاسته منذ أكثر من أربعة أعوام بسبب الأزمة المالية، بسبب ما يعنيه العالم من مشكلات معقدة تؤثر في بعضها البعض. واشار أعتقد أن الاقتصادات العربية عامة عانت بشكل متباين من تعثر النمو، غير أن دول الخليج بدا واضحا أن اقتصاداتها تباطأت في النمو هذا العام، إذا قارناها بما كانت عليه في الأعوام السابقة، غير أن التباطؤ لم يكن كبيرا، والسبب في هذا البطء يعود إلى انخفاض أسعار النفط، وترتب على ذلك عدم احتفاظ الصادرات بنفس السمات والتزامها بالشروط التي كانت تتمتع بها طوال الأعوام الماضية، وفي رأيي هذا أحد أهم العوامل المؤثرة في نمو الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وأما العامل الثاني فهو ضعف الطلب على النفط، وبالتالي فإن هذين العاملين مع بعضهما البعض تسببا بشكل مباشر في الانعكاسات السلبية للنفط على النمو الاقتصادي، ولكن نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية كان قويا، ولذلك إجمالا أستطيع القول إن النمو شهد تباطؤا خلال هذا العام.

شعر صندوق النقد الدولي